تقييم النظام التعاونى فى مصر

دكتورة / نادية سالم النمر
قسم الاقتصاد — كلية التجارة ببنها

تقييم النظام التعاونى فى مصر :

لعله من المفيد قبل التحدث عن النظام التعاونى فى مصر التعرف على الاسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى كانت وراء ظهور النظام التعاونى بشكل عام فى العالم . حتى يكون لدى القارىء المام متكامل عن النظام التعاونى وتطوره . حيث ان احداث الماضى لازالت تعمل بحيويتها فى الحاضر وتضفى ظلالها على المستقبل فالماضى ليس مجرد ذكرى نخرج منها بعبرة وانما هو صلة وقوة حافزة تمكننا من وضع الحاضر فى مكانه الصحيح بهدف الخطر نحو المستقبل بخطى ثابتة وعلى أسس علمية مدروسة .

مقدمة تاريخية عن نشأة النظام التعاونى فى العالم :

نشأ النظام التعاونى من خلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ألمت بأوربا عقب النجاح الكبير الذى حققته الثورة الصناعية اذ ظهرت سلسلة من الاختراعات الكبرى فى الصناعات المختلفة وقامت المصانع فى كل مكان من أجل انتاج السلع بكميات هائلة لاغراض التصدير والاستهلاك المحلى وتطورات وسائل النقل فظهرت السكك الحديدية والسفن التجارية وربطت أجزاء العالم ببعضها واستغلت الموارد الطبيعية على نطاق واسع ولم يسبق له مثيل وأزدادت الثروة العامة وبخاصة فى انجلترا ، وتوافرت السلع ودخلت دائرة الاستهلاك الشعبى أنواعا كانت تعتبر من قبل من الكماليات . وأنتقلت هذه الثورة التى ولدت فى انجلترا الى فرنسا وغيرها من مختلف الدول الاوربية ثم الى العالم الجديد وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

جاءت المدرسة الكلاسيكية بعلمائها وأفكارهم مصاحبة لبداية الثورة الصناعية وأحدثت تأثرا كبيرا بأراء كتابها التى كانت انعكاسا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى سادت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر .

فأهتم العالم الاقتصادى « آدم سميث » (وهو أحد رواد المدرسة الكلاسيكية ، بالثروة وزيادتها وهو أمر طبيعى حيث انه عاصر بداية الثوره الصناعية ثم كان « مالتس » وهو عالم اقتصادى أيضا فأهتم بالمشكلة السكانية حيث كان ظهورها مصاحبا لنظام الاجر الحديدى أو أجر الكلف الذى

ســـاد فى ذلك الوقت والذى أثـــر بدوره على تفاقم مشـــكلة الافراط فى الانتاج نظـــرا لعدم توزيعه بسبب انخفاض الاجـــور وبالتالى انخفاض القدرة على الشراء او الطلب على المنتجات وبذلك جـــاء العالم الاقتصادى « ريكاردو » مركزا اهتمامه على مشـــكلة توزيـــع الانتاج حيث بدأ ظهـــور الازمات الاقتصـــادية مصاحبا لظهـــور الافراط فى الانتاج . وبشـــكل عـــام أجمع العلمـــاء الكلاسيك السابقون على أهـــداف اقتصادية اساسية قامت عليهـــا مبادىء المدرســـة الكلاسيكية وان اختلفـــوا فى تفصيلاتها أو كيفية الوصول الى تحقيقهـــا .

ان الجانب المضىء التى احدثته الثورة الصناعة وأثاره على تطور النظام الاقتصـــادى الرأسمالى لم يحجب عن عيـــون المفكرين الكثير من العيـــوب الهيكلية التى ميزت النظام الاقتصادى فى ذلك الوقت والتى أدت الى نشـــوب الحرب العالمية الاولى والثانية بسبب التخلص من مشكلة الافراط فى الانتاج عن طريق توزيعه وتحقيق أكبر قـــدر من الارباح ومن هنا كان الاهتمام بالتجـــارة الخارجية واستعمار العديد من الدول ونهب خيراتهـــا واستخدامها كأســـواق التسويق الانتاج منفذا أو طريقـــا للتخلص من الازمات الاقتصادية المتتالية ويمكن بشـــكل عام استعراض أهم العيوب التى وجدت فى ذلك الوقت فيما يلى :

١ — الازمات الاقتصادية المتكررة بسبب الافراط فى الانتاج .

٢ — سيطرة الاحتكارات ولم تسود المنافسة الكاملة .

٣ — ظهور مشـــكلة سكانية بسبب تزايـــد اعداد الطبقـــة العاملة نظرا للتطـــور الصناعى واحلال الالة محل العملة هذا من جانب وتخفيض الاجور الى ادنى حدهـــا مع اطالـــة ساعات العمل حتى وصلت الى (١٤) ســـاعة فى اليوم وفى ظـــروف عمل غايـــة فى الســـوء هذا من جانب آخر مما أثـــر على العمالة وزاد من البطالـــة وبالتالى قلل من الارباح التى كان يسعى لهـــا النظام الاقتصادى فى ذلك الحين .

ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية الغايـــة فى السوء التى عايشـــتها اوربا تلك الفتـــرة دفعت مفكرين جدد للبحث عن حلول من أجل اصـــلاح مسار النظام الاقتصـــادى . هؤلاء المفكرين اطلق عليهم الاشتراكين الخياليون . انهم مصلحون اقتصاديون حاولوا الوصول الى علاج أمثل من أجل اصلاح المجتمع عن طريق اتباع نظام تعاونى يقوم على الملكيـــة المشتركـــة لاعضـــاء التعاونيات للعمل من أجل المنفعـــة الذاتيـــة لاعضـــاء التعاونيات وتحقيق التقـــدم الانسانى للمجتمع .

وكان من رواد النظام التعاونى :

١ — سان سيمون	(١٧٦٠ — ١٨٢٥)
٢ — فورينيه	(١٧٧١ — ١٨٣٨)
٣ — روبيرت أوين	(١٧٧١ — ١٨٥٨)
٤ — جون استيورت مل	(١٨٠٦ — ١٨٧٣)
٥ — سيسموندى	(١٧٧٣ — ١٨٤٢)

وهؤلاء المفكرون وغيرهم أقاموا تجارب مختلفة للنظم التعاونية فى دولهم من أجل احداث تغير فى النظام الاقتصادى القائم عن طريق نظام جديد للاصلاح لم يرى النور فى حياتهم أطلق عليه النظام التعاونى وكانت نتائج دراستهم للنظام الاقتصادى السائد كما يلى :

١ — حملوا المجتمع مسئولية ضمان حق لكل مواطن .

٢ — اعترضوا على الملكية الخاصة واعتبروها السبب فى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى حلت بالنظام الاقتصادى فى ذلك الوقت .

٣ — طالبوا بتدخل الدولة من أجل تنظيم الملكية واعادة توزيع الثروة حتى يتم القضاء على الاحتكار والاستغلال .

٤ — اعتقدوا ايضا انه فى ظل نظام تسوده المصلحة العامة فانه لا يكون هناك زيادة فى السكان أو فائض فى الانتاج حيث تلبى كل احتياجات المواطنين والفائض فى الطاقة الانتاجية يمكن ن يوجه الى تحسين التعليم وتقديم الخدمات الصحية واحداث تقدم فى الصناعة والتجارة .

٥ — ان تحديد أجور العمال يجب أن يتم ليس عن طريق المنافسة أى عن طريق الطلب والعرض على العمال وانما تبعا للاحتياجات الشخصية والاستهلاكية للعمال وبذلك لن يكون هناك مزيدا من الاجر يسمح بتكوين مدخرات أو رؤس أموال حيث أن الادخار الشخصى عملا متنافيا مع القواعد السامة لتحديد الاجور .

٦ — ان تحيد المنتج من السلع والخدمات يتم طبقا لما يقرره المجتمع ككل من احتياجه من هذه السلع وليس طبقا لقوانين العرض والطلب وعليه فان السلع المطلوبة هى التى يتم انتاجها فقط وبذلك لا يحدث أفراط فى الانتاج أو أزمات اقتصادية كما حدث سابقا .

٧ — اعترض رواد الفكر التعاونى امكانية تحقيق البنود السابقة عن طريق النظام التعاونى الذى يقوم على المشاركة الجماعية لاعضاء التعاونيات فى ملكية القطاعات الصناعية والزراعية والقطاعات الخدمية ايضا

تقيم النظام التعاونى المصرى :

يستدعى تقيم النظام التعاونى الدخول فى كثير من التفصيلات التى لن أخوض فيها الاسباب كثيرة منها ضيق الوقت وأيضا مدى أهمية الدخول فى تلك التفصيلات .

اذ أننى ارى من الاهمية بمكان البحث عن الاسباب الحقيقية والاساسية فقد ولدت كثيرا من السلبيات التى عرفها الكثير مما يعمل فى الحقل التعاونى . والتى اذا ما توصلنا اليها فانه يمكن تقليل كثيرا من الوقت والجهد فى بحث ودراسة مشكلات فرعية قد لا نتوصل الى حلول جذرية لها .

أن النظام التعاونى فى مصر انشأ منذ زمن بعيد واتسع نطاقه ويرجى من ورائه الكثير من أجل المساهمة فى حل الكثير من المشكلات التى تؤثر بدون شك فى الوضع الاقتصادى المصرى وبالرغم من ذلك لم يتطرق الكثير عند تقيم النظام التعاونى لاسس هذا البناء التى وضعت من أجل تحقيق أهداف معينة نادى بها رواد النظام التعاونى فى الحقبة الماضية وانه لمن المفيد مناقشة هذه الاسس والتشريعات واللوائح الى تنظيم التعاونيات ومقارنتها بالاسس واللوائح التى وضعها رواد التعاون السابقين من أجل تحقيق أهداف واحدة للنظام التعاونى للتعرف على أسباب سلبيات النظام التعاونى المصرى والتأكد من سلامة الاسس التى بنى عليها النظام التعاونى اذ انه اذا وضعت القوانين والاسس بشكل سليم فتكون المشكلات المصاحبة للتنفيذ مشكلات فرعية يمكن التغلب عليها بمجهود قليل ولا يؤثر ذلك على الهيكل الاساسى للبناء التعاونى .

ان النظام التعاونى المصرى بدون شك حقق الكثير من الايجابيات لن اقوم باستعراضها أو التحدث عنها وسأكتفى فى البحث عن سلبيات النظام التعاونى من جل الوصول الى حلول لها تساعد على النهوض بالنظام التعاونى .

عند البحث فى الاسس التى وضعها رواد النظام التعاونى نجد انها تقوم على المشاركة الجماعية لافراد المجتمع التعاونى لاموال وممتلكات المؤسسات التعاونية ويوزع العائد عليهم مع عملهم بالارباح والخسائر أى أن يمول النظام التعاونى عن طريق مساهمة أعضائه مع عدم وجود أى مؤثرات خارجية تعترض وجودها عليه ولكن بالنظر فى القانون المنظم للمؤسسات التعاونية فى مصر نجد أنه أيضا يضمن مساهمة الاعضاء والمؤسسات التعاونية ولكن مع الفارق الكبير حيث توجد عوامل ومؤثرات خارجية كثير تؤثر على المؤسسات التعاونية والتى تجعلها لا تعمل بشكل مستقل عن هذه المؤثرات فنجد أن الدولة وبعض المؤسسات الخاصة هى الممول الاساسى للمؤسسات التعاونية هذا من ناحية كما أن من يعمل فى هذه المؤسسات يقوم بعمل وظيفى فقط وليس عضوا فى التعاونية وبذلك لا يتحمل بعبىء الخسائر والارباح .

ن المقصود من النظام التعاونى عند نشأة الاولى أن يكون نطاقا متكاملا يمتلك أعضاؤه الاراضى الزراعية التى تقوم بتحويل التعاونية بالحبوب ومستلزمات الانتاج المختلفة التى تقوم بانتاج أنواع معينة من السلع وبكميات محددة تكفى لاشباع الاحتياجات الضرورية لاعضاء التعاونية .

وبنظرة سريعة على النظام التعاونى فى مصر نجد أن يفتقد الكثير من هذه الجوانب حيث تمول الجمعيات التعاونية بمستلزماتها من السوق المصرى أى من المنتجات التى يعرضها المنتجين الذين ليس لهم أية صلة بالنظام التعاونى ومن عنا تكمن الاسباب الحقيقية وراء كثير من سلبيات النظام التعاونى اذ تلعب تجارة الجملة بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو السلع الانتاجية دورا كبيرا أو مؤثرا على الاسعار وتجعلها فى ارتفاع مستمر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدى ذلك الى عدم وجود مميزات حقيقية فى السلع المقدمة عن طريق المؤسسات التعاونية وبين السلع التى يقبلها القطاع الخاص والقطاع الحكومى حيث كلا منهما يقع تحت نفس الظروف مما يجعل الدولة فى صراع مستمر من أجل تقديم الدعم بمبالغ متزايدة عام بعد عام بهدف تدعيم هذه المؤسسات التعاونية ، وينتج عن ذلك مجالات واسعة من أجل تهريب السلع المدعمة والحصول على فروق الاسعار وانتشار السوق السوداء .

فبالرغم من تمويل المؤسسات التعاونية بالسلع والخدمات المدعمة الا اننا دائما لا نجدها ويدل ذلك الازدحام الكثير على الجمعات التعاونية الذى يرجع الى نقص العرض من هذه المنتجات وثانيا تهريب الجزء الكبير منها الى محلات القطاع الخاص بطرق غير مشروعة حيث يستفاد من ذلك البائع (التعاونى) والبائع الخاص (المشترى) عن طريق فروق الاسعار الخاصة بالسلعة عند كل من القطاع التعاونى والقطاع الخاص وقد رأى البعض انه مكن الوصول الى حل تلك المشاكل عن طريق رفع اسعار المؤسسات التعاونية الى ما يقرقب من اسعار القطاع الخاص حتى لا تكون هناك مبررات لتهريب السلع ولكن يرد على ذلك رأى آخر ويتساءل ما هى اذن المميزات التى توفرها المؤسسات التعاونية لافراد المجتمع أو ما هو الداعى لتواجدها ؟

هل الهدف من المؤسسات التعاونية ان تكون مراكز توزيع للسلع والخدمات التى ينتجها القطاع الخاص ام توجد اهداف اخرى من وراء انتشار النظام التعاونى ؟ هذا عن المؤسسات التعاونية بشكل عام أما المؤسسات التعاونية الزراعية فايضا لها مشاكلها الخاصة حيث انها تقدم خدمات للمزارعين مع الزامهم بتوريد المحاصيل الزراعية بأسعار محددة ولكننا نرى ايضا ان مجالات التلاعب كبيرة وكثيرة حيث يجد المزارعين طرق كثيرة للتهرب من القيود التى تضعها هذه المؤسسات التعاونية والتمتع

بكثير من الخدمات مع عدم دفع النفقات المقررة مقابل تلك الخدمات مما ينشأ عن ذلك سرعة اهلاك المعدات الزراعية قبل الوقت المحدد لها حيث تعمل ساعات عمل لا يدفع فى كثير من الاحيان المقابل الحقيقى لها وذلك باستخدام طرق مصروفة مثل الرشوة وغيرها كما تهرب أيضا المحاصيل الزراعية من التسليم طبقا لكمياتها الحقيقية وذلك بسبب الرغبة فى الحصول على فروق الاسعار عن طريق السوق السوداء المنتشرة الآن فى ربوع الريف مما يحمل الدولة والمؤسسات التعاونية بأعباء كثيرة تزيد من عبء مديونيتها الخارجية مما يؤثر على الوضع الاقتصادى والقيمة الاقتصادية داخل الدولة هذا بالاضافة الى عدم وجود مصانع انتاجية خاصة بالتعاونيات تقوم بتوريد انتاجها بشكل يكفى الاحتياجات المؤسسات التعاونية حيث نجد ان كثيرا من السلع يتم استيرادها من الخارج أما عن طريق القطاع العام او عن طريق القطاع الخاص مما يؤثر على الاسعار بالارتفاع وتتحمل الدولة عبء ذلك اذا توزع هذه السلع عن طريق تجار الجملة فتتحمل المؤسسات التعاونية بربح تجار الجملة فى النهاية فيؤدى ذلك الى عدم اتاحة الفرصة لبناء مصانع بالداخل حيث تتكلف فى البداية مبالغ كبيرة توجد لها الفرصة حيث يمتلىء السوق بالمنتجات المستوردة التى تنافس المنتجات الوطنية وتقضى عليها بمرور الوقت وينعكس ذلك على الاوضاع الاقتصادية بالدولة وبالتالى على قيمة الدعم والتى بلغت فى الخطة الخمسية الاخيرة (٨٣/٨٢ — ٨٧/٨٦) مبلغ ٢ مليار جنيه فى السنة وهو مبلغ ضخم يؤثر بدون شك على الاقتصاد القومى وعلى التنمية الاقتصادية فى الدولة ، ويصبح من الضرورى توفير هذا المبلغ من الدعم والبقاء عليه بل وزيادته طالما استمرت الاسعار فى الزيادة مع عدم اتخاذ القرارات والقوانين المختلفة التى يمكن ان تحد من هذه الزيادة المستمر والتى تؤثر بدون شك على مستوى معيشة الافراد وتؤدى ذلك الى وجود التضخم وتفاقم الوضع الاقتصادى والتأثير على التنمية الاقتصادية بالداخل .

هذه المشاكل يمكن ان تستمر بالطبع الى ان توضع سياسات من اجل زيادة لانتاج الاحتياجات الاساسية واعتماد التوسعات التعاونية بشكل اساسى على انتاجها المحلى حتى تمكن القضاء على العوامل الخارجية والمؤثرة على الزياده المستمرة فى الاسعار .

هذا بشكل عام اهم جانب يؤثر على المؤسسات التعاونية وتقدمها ويكون مسببا اساسيا لكل المشكلات الفرعية التى تعانى منها هذه المؤسسات

نخرج من هذا العرض بالتوصيات الآتية :

١ — حث الدولة على تخصيص نسبة من انتاج القطاع العام لتمويل النظام التعاونى فيما يحتاجه من سلع وخدمات فى المرحلة الحالية الى ان يستطيع النظام التعاونى ان يستقل فى انتاج احتياجاته من السلع والخدمات

المشاركة فى المستقبل القريب هذا مع ضرورة اشراك النظام التعاونى فى وضع الخطة الاقتصادية للدولة .

٢ — عمل مزارع ملك للتعاونيات بهدف تغطية احتياجات المؤسسات التعاونيه من المواد الغذائية الزراعية مع مشاركة العاملين فى هذه المزارع واتخاذ آراءهم فى اللوائح والقوانين التى تنظم العمل فى هذه المزارع ومشاركتهم ايضا فى الارباح والخسائر حتى يكون هناك حافز لديهم من اجل زيادة الانتاجية ومراقبة بعضهم البعض فى أدائهم العمل مما يؤدى الى اكتشاف السلبيات فى مهدها والعمل على القضاء عليها .

٣ — التوسع فى انشاء المصانع المملوكة للقطاع التعاونى من اجل مد المؤسسات التعاونية بما تحتاجه من العدد والآلات اللازمة لتنمية القطاع الزراعى والحصول على السلع والمنتجات بالاسعار المعقولة والحد من ارتفاعها حتى يمكن المساهمة فى رفع مستوى المعيشة لافراد المجتمع .

٤ — الانتاج طبقا للاحتياجات المقررة لاعضاء التعاونيات وليس طبقا للعرض والطلب .

٥ — استمرار نظام توزيع السلع الاساسية الخاصة بالمؤسسات التعاونية بالبطاقات حتى نضمن وصول السلع الى مستحقيها .

٦ — اعطاء الدعم للسلع النهائية والغاءه بالنسبة للسلع الوسيطة حتى لا تحدث ازدواجية فى الدعم .

٧ — اتخاذ التدابير الكفيلة بتخفيض الفاقد وتحسين خدمات التصنيع والتعبئة والنقل والتخزين والتوزيع .

٨ — تجنيد طاقات البحث العلمى والتكنولوجى من اجل تطوير أساليب الانتاج والخدمات المختلفة .

٩ — تشديد الرقابة على منافذ التوزيع حتى تصل السلع الى مستحقيها .

١٠ — وضع السياسات والقرارات اللازمة لاجل زيادة الانتاج خاصة بين السلع التى تشبع الاحتياجات الاساسية للافراد .

١١ — وضع القواعد والسياسات التى تحد من تأثير القطاع الخاص على القطاع التعاونى .

١٢ — محاربة السوق السوداء عن طريق القضاء على مسبباتها .

١٣ — زيادة الوعى بالعمل التعاونى واهدافه عن طريق عمل حلقات دراسية ودورات تدريبية .

١٤ — تشديد الرقابة على العاملين فى القطاع التعاونى ومعاقبة المخالفين واعطاء المكافآت للملتزمين منهم .

١٥ — عدم التعامل مع تجار الجملة حتى لا يؤثر ذلك على مستويات الاسعار والتخلص من الربح الذى يؤثر بدوره على التكاليف .

١٦ — تخفيض التكاليف من اجل تخفيض الاسعار ليس على مستوى المؤسسات التعاونية فحسب بل على مستوى الدولة ككل حيث يؤدى ذلك الى اجبار القطاع الخاص الى تخفيض اسعاره حتى يجد سوق لتوزيع منتجاته نظرا للفارق الكبير بين اسعار المؤسسات التعاونية والقطاع الخاص وليس العكس اى اجبار المؤسسات التعاونية لملاحقة اسعار القطاع الخاص.

١٧ — اذا تم تحقيق كل هذه التوصيات ستكون المؤسسات التعاونية قادرة على ان تكون عنصرا فعالا فى خدمة اغراض الخطة الاقتصادية للدولة مما يؤدى الى زيادة الدخل القومى وبالتالى رفع مستوى المعيشة للافراد فى المجتمع .